لمن يهمه الأمر

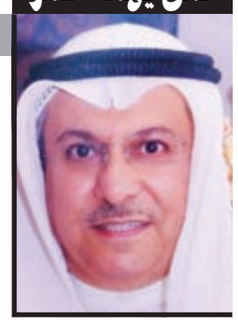

القضية أكبر من مشارك ومقاطع

سالم ابراهيم السبيعي

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تشكل المعسكران الشيوعي والرأسمالي، وضغط كل معسكر على الدول النامية «مستغلين حاجاتها، أو تخويفها» للانضمام اليه، ولكن العالم الثالث صنع معسكرا ثالثا «عدم الانحياز» ليبعدهم عن أخطار المعسكرين، وهذا ينطبق على حال شعب الكويت الآن، فبعد أن قسمونا الى حضر وبدو، سنة وشيعة وفشلوا في تحقيق مآربهم، صنفونا الآن بمشارك ومقاطع، اما عدو أو صديق، وكأن الانتخابات هي الهدف، وعدد النواب ولون المجلس هما الغاية، لذلك فاني أدعو الى معسكر ثالث، شعاره «أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن وللأمير وأن أحترم الدستور وقوانين الدولة» وهدفه الاخلاص للكويت واستقرارها وأمنها، والاخلاص لقائدها، والمحافظة على مكتسباتها الحضارية من نظام ديموقراطي، وسيادة القانون ولا مكان للفوضى، والعصيان.

كلنا يعلم ان رئيس الدولة هو أبو السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، لا يصدر قانون الا بمرسوم أميري، ولا يصدر حكم قضائي الا باسم صاحب السمو الأمير، ويحق لصاحب السمو الأمير اعادة قانون شرعه مجلس الامة لاعادة النظر فيه أو الغائه أو تأكيده «وهذا حق دستوري وليس تفردا بالقرار» كذلك يحق لرئيس الدولة تخفيف الاحكام القضائية أو العفو العام «وهذا لا يعتبر تدخلا او تجاوزا فهو حق دستوري» كذلك يحق لرئيس الدولة تعيين ولي العهد أمير المستقبل وحل مجلس الأمة، وإقالة الحكومة، وغيرها. بعد قناعته بتلك القرارات لكون سموه المركز الذي تتجمع لديه كل المعلومات والأخبار والبحوث والآراء، فهل كل ما سبق أقل مسؤولية من مرسوم تعديل مادة في آلية الانتخاب، رأى سموه انها تخرج نوابا أفضل لشدة تركيز الناخب؟ مع العلم ان هذا المرسوم أمامه عقبتان حكم المحكمة الدستورية قبل تنفيذه، وحكم مجلس الأمة القادم بعد تنفيذه، هذه هي المسالك القانونية وليس الشارع.

يسألني ابني سؤالا افتراضيا بعيدا عن الواقع: لو كانت هناك أغلبية في مجلس النواب واقروا رفع راتب النائب الى عشرة ملايين دينار شهريا، ثم رفضه صاحب السمو الأمير وأعاده لهم، فأقروه مرة أخرى فيصبح نافذا، فماذا يفعل المواطنون؟ قلت: سيلجأون لأب السلطات صاحب السمو الأمير مطالبين بحل المجلس وانتخابات جديدة. قال ابني: واذا عاد نفس النواب وتكررت نفس الاحداث؟ قلت له: هنا الدستور لا يسمح بحل المجلس مرتين بنفس الاسباب. قال: ما الحل في التخلص من هذا المجلس الجشع؟ قلت: سيبحث المستشارون عن سبب قانوني آخر لحل المجلس، ليحله صاحب السمو الأمير، قال ابني: فان تم الحل، وأجريت انتخابات وعاد نفس النواب، وتكررت نفس الأحداث قلت لابني: ما هذه الافتراضات الغريبة؟ رد: ألسنا في دنيا غريبة عجيبة؟ قلت: بلى، في هذه الحالة «تكرار حل المجلس» لا بد من معرفة الخلل، والا فكيف يعيد الناخب انتخاب أشخاص طماعين يدمرون ميزانية وطن؟ فالاشراف والرقابة قمة في النزاهة، فالخلل اما بتشكيل الدوائر، أو بحق الناخب في عدد اختياراته، ولكن الدستور ينص على أن تغيير الدوائر أو تحديد اختيارات الناخب يحددها مجلس الامة، قال ابني: وهل يعقل أن هؤلاء النواب يغيرون الدوائر أو يبدلون آلية الاختيار التي كانت سببا في نجاحهم، مستحيل قلت: صدقت، لذلك فالمشرع الدستوري أعطى لرئيس الدوله حق اصدار «مرسوم الضرورة» لمثل هذه الفرضيات وغيرها دون تحديدها بالاسم، وترك تقديرها لرئيس الدولة وهذا من كمال الدستور، وحنكة مشرعيه.

فقال ابني مبتسما:حسب «نظرية الاحتمالات» هناك احتمال «فرضي كذلك» وهو اتفاق النواب مع الناخبين على أن يكون لهم نصيب شهري من رواتبهم الجديد ـ العشرة ملايين دينار ـ اذا تمت، لذلك في كل انتخابات ينجح نفس النواب.

كانت اسئلة ابني الافتراضية كثيرة منها:

● لو صدر مرسوم ضرورة باعطاء كل من يشارك في الانتخابات 500 دينار فهل يحتج المحتجون على المرسوم شكلا ومضمونا؟ وما ردة فعل المواطنين على الاحتجاج؟

● لو تبرع «أحدهم» لكل من شارك وأدلى بصوته بمائة دينار أسوة بمكافآت جهاز الانتخابات.. ماذا تتوقع؟

كلمة صدق

كرامة وطن 3 ومسرح العرائس

faisal.hamad74@yahoo.com
فيصل حمد إبراهيم المزين

لا يخفى على احد، الدعوة الاخيرة لما يسمى بمسيرة «كرامة وطن 3» والتي من المزمع عملها بتاريخ 30 نوفمبر اي ليلة الانتخابات، في تصعيد جديد على الساحة السياسية الكويتية، لكن الامر الاهم، من هم اصحاب هذا الحساب في «تويتر» والذي لديه القدرة على اعطاء اشارة للنزول الى الشارع ويتبعه الآلاف؟ هل هذا الحساب يدار من داخل الكويت ام من خارجها؟ اسئلة اتمنى ان توفق الاجهزة المعنية بالكشف عنها.

خطوة في الاتجاه الصحيح ان تقدم عضوان مبطلة عضويتهما في المجلس السابق الى الجهات المعنية بطلب ترخيص للمسيرة المزمع القيام بها، وفي النهاية تقدير اعطاء الترخيص من عدمه يرجع الى الجهات المعنية وتقديرهم للوضع الامني، وامكانية توفير مرافقة امنية للمسيرة، خاصة قبل يوم الاقتراع، لكن السؤال الاهم هو اذا ما تم رفض اعطاء الترخيص لهذه المسيرة، هل سيلتزم المنظمون باحترام القانون وسيلغونها ام سيتحدون سيادة الدولة وقوانينها بالنزول الى الشارع؟

في رأيي الشخصي لم يوفق من اختار شعار كرامة وطن، لان البعيد يعرف قبل القريب ان الكويت وأهلها كانوا ولايزالون وسيستمرون ـ باذن الله ـ بكرامة المواطنة بكل ما تعنيه الكلمة قولا وفعلا، فالكويتي معزز مكرم، ولا يوجد عند الكويتيين عقدة الكرامة، او عقدة العبودية، او عقدة الاحرار، او عقدة التمييز العنصري، او اي عقدة اخرى يطرحها من يقاطع الانتخابات، الا عقدة واحدة ألا وهي عقدة خسارة الكرسي الاخضر والتي كان سببها من قاطع فور صدور مرسوم التعديل الجزئي للاصوات لتصبح صوتا واحدا، فلم يتركوا خط رجعة لانفسهم، وكان الاجدر هو الترشح ومن ثم النظر في هذا القانون، اما قبوله او تعديله او رفضه فالمكان الصحيح لذلك هو البرلمان وليس الشارع.

في درس عظيم ومميز يندر فيما يسمى الدول النامية، ضرب سمو الامير اروع الامثلة التي يجب ان تدرس بمناهج العلوم السياسية، والعلوم القانونية، عندما استضاف كوكبة من المثقفين الكويتيين وقال: «انني اشيد بالتصرف الحضاري حول ما تردد عن توجهات للطعن في هذا المرسوم وأعلن للشعب الكويتي قبولي بحكم المحكمة الدستورية ان جاء مخالفا لتقديري، فالعودة للحق فضيلة، كونوا ايجابيين باختيار الصالح والكفء لتمثيلكم، واقولها صراحة سأقبل بحكم «الدستورية» وبقرار مجلس الامة فأين المشكلة؟ ولم النزول للشارع وتعطيل اعمال الدولة ومصالح الناس»، لن اعقب الا بقول واحد اذا حضر الماء بطل التيمم، واللبيب بالاشارة يفهم.

من يدع حب الوطن وحب والد الجميع صاحب السمو الأمير، فعليه ان يترجم اقواله بأفعال وذلك باحترام القانون والاعراف والعادات والتقاليد، اما الكلام المرسل بالحب والولاء فلا ينطلي على الاطفال حتى، خاصة في هذه الظروف الاقليمية الملتهبة، فالمثل الكويتي القديم يقول «الحچي ببلاش» عندما نرى الافعال تتناقض مع الافعال بالاستقواء على هيبة الدولة والقانون باسم الحرية المطلقة التي لا تخضع لسلطان القانون، والتي لا توجد على هذه الكرة الارضية الا بالاوهام واحلام اليقظة، الحقيقة هي ان الاختلاف يجب ان يكون في اطاره الصحيح وهو الدستوري والقانوني، وليس امنيات وأهواء سياسية، ومن هذا الباب نستنتج بأنه هناك من يحرك مسرح العرائس من هنا وهناك للوصول الى المبتغى الواضح للجميع، وسيثبت خطأ استنتاجنا ونتمنى ذلك، اذا تم احترام القانون بنصوصه وليست بالفوضى المنظمة.. حفظ الله الكويت وأميرها وولي عهدها وشعبها الوفي.. والله الموفق.

كلمات

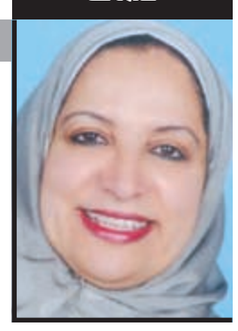

المدينة القديمة

هيا الفهد

لكل بلد في العالم هناك ارض السحر الخاصة به، ارض يفتخر بها الابناء وأبناء الابناء مع توارث الاجيال، لكل دولة هناك بقعة فيها تظل تحمل بين طياتها عبق التاريخ وزمن الحضارة، تشعر الفرد حين يمر في ازقتها كأنه عاد للوراء مئات السنين، ينتظر ان يمر امامه ممن كان يعيش في ذاك الزمان فيفخر بانجازات عظيمة صنعها اهل ذاك الزمان رغم قلة الموارد وفقر المادة وعدم سيطرة تكنولوجيا هذا العصر.

هناك القاهرة القديمة والحسين وخان الخليلي ليس مفخرة للمصريين فقط بل عشق جميع البشر، وهناك باب المنامة والطرق القديمة الضيقة في المحرق، هناك دمشق وحاراتها القديمة وسحر الارضيات والبيوت، وهناك الكثير.

هذا العام كانت استكهولم، والمدينة القديمة، لا تختلف كثيرا عن دمشق القديمة من حيث الشكل لكن يظل الاهتمام بها هو الملحوظ السائد.

مدينة تعبر عن تاريخ البلد، معتنى بها بشكل ملحوظ، من حيث النظافة والمحافظة على مبانيها القديمة والشكل الخارجي لها، محافظة على الابواب القديمة والنوافذ العتيقة، على السكك الضيقة التي تذكرني بشرق وما بقي منها في ذاك الزمان، محتفظة بدكاكينها بشكلها السابق، جذبت ملايين السواح الذين يقرأون التاريخ في هذه الزيارة، حين مررت بها تمنيت من كل قلبي لو حافظ مسؤولو بلادي على جزء من الكويت القديمة يربط الاجيال الجديدة بالاجيال التي رحلت وعاشت في جنباتها، تمنيت لو ظلت الكويت القديمة، ليس كلها فريجا كاملا منها، جزء مناسب منها، مرتبط بالبحر ومؤدي اليه، بمساجده وبيوته وفرجانه، بالمباني الاصلية وبأبوابها القديمة، بطرقاتها الضيقة وتربتها، تمنيت ان يطل التاريخ لنا من خلالها يزورها الابناء ويتغزل بها الآباء، لكن ككل شيء جميل في هذا البلد الجميل ينتهي تحت عجلات الحفارة.

تشابه ثقافات العالم يدهشني، حب التراث والماضي، بناء السور لحماية الدولة وجود البوابات، الرغبة في الدفاع عن البلد والوطن والشعب عند الحاكم، امور مدهشة تشد وتجذب، لو فعلنا لكثر زوار الخليج لها لتشابه العادات واشتراك التاريخ، اللهم اجعل هذا بلدا آمنا مطمئنا ورد كيد اعدائه في نحورهم.

الحرف29

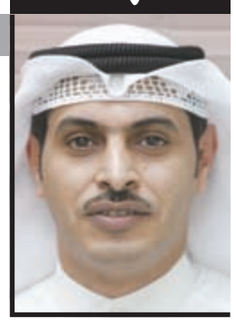

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

دموع تعيد إحياء أصحابها

في 2 أغسطس 2008 كتبت مقالة بعنوان «دموع عراقي ليلة الغزو» وتحدثت عن تجربتي الخاصة يوم الخميس الأسود عندما ذهبت إلى مقر عملي في الشعيبة، وذكرت أنني ظهر يوم 2 أغسطس 1990 ذهبت إلى عملي ودخلت بوابة مصفاة الشعيبة في الساعة الثانية ظهرا، كنت لاأزال متدربا وأذكر أن زميلي المتدرب محمد العجمي حضر معي، وكانت القوات العراقية لم تصل بعد إلى الشعيبة، واجتمع مسؤولو المصفاة مع من حضر من الموظفين وقرروا أن يكون العمل 24 ساعة نظرا للظرف القاهر، يومها لا أذكر أن أحدا من المسؤولين أو الموظفين تأفف أو حتى تراخى، وذهب كل منهم إلى موقعه، في تلك الليلة كنت أعمل في وحدة النفط الخام، وما لا أنساه ما حييت هو حضور فني اتصالات عراقي من موظفي شركة البترول لإصلاح خط هاتف الوحدة في الساعة الثامنة مساء، وكان الحزن يملأ وجهه، لا أتذكر بماذا شعرت يومها، لم أحادثه بل إن أحدا من الزملاء لم يسأله عن اجتياح القوات العراقية للكويت، لم أعرف سبب حزنه فهو ابن بلد لتوه اجتاح بلدي، لا أخفي أبدا أنني كرهته لحظتها وكرهت كل ما كان يمثله، لحظتها بالطبع لم نكن بعد نعرف إلى أي حد وصل الاجتياح العراقي، ومع عاصفة الكراهية التي كانت بداخلي التفت إلي وإلى الزملاء بعد أن أنهى عمله قائلا: «أنا آسف» وقد اغرورقت عيناه بدمعة كادت أن تسقط، بل أجزم أنها سقطت وهو يغلق الباب مغادرا مكتبنا. لا أنا ولا أي من الزملاء علق على سبب اعتذار الفني العراقي، ولكن أحد الزملاء من القدامى قال لي: «هذا الفني العراقي يعمل في شركة البترول وفي مصفاة الشعيبة تحديدا منذ العام 1970». وكان هذا ملخص ما ذكرته في مقالتي وبعدها بأسبوعين وصلتني رسالة تكشف شخصية الفني العراقي الذي تحدثت عنه في مقالتي وأعتقد أنه آن الأوان لنشرها كما هي وسأنشرها حرفيا دون تصرف فيما عدا اسم صاحبها ويقول فيها: «يا ذعار هذا العراقي التحجي عنه هو من اكبر المظالم التي وقعت بالكويت هو من مواليد حوط الريش 1948 وكان «بدون» وتلقى عدة عروض من ارامكو السعودية ونفط الامارات ونفط الجنوب بالعراق ورويسك حبا في الكويت ولما حصلت مشاكل عائلية مع زوجته المصرية اضطر وبعد ان يئس من الجواز م17 طلب الجواز العراقي من السفارة في أواخر الثمانينيات وللعلم اسمه (ص.غ) زبيري الأصل قضى اكثر من 40 عاما «بدون» في خدمة الكويت بكل شرف وأمانة وحاليا هو بالدنمارك وهو من عشاق الزعيم عبدالناصر ولذلك سمى من ابنائه جمال وعبدالناصر» انتهت رسالة العراقي، ولكن أتمنى أن يكون نشرها سببا لأن يتحرك شيء، لا أعلم ما هو ولكن نشرتها من واجب الأمانة.

وفي فبراير 2009 كتبت مقالة بعنوان «ليلة بكى اليمنيون في الأندلس» وتحدثت عن حضوري لحفلة الفنان الكبير أبوبكر سالم التي أقيمت في سينما الأندلس شتاء 1988، واستذكرت كيف أن عددا من الأخوة اليمنيين بكوا عندما صدح أبوأصيل بأغنية «وا ويح نفسي لا ذكرت أوطانها حنت»، يومها كانت المقالة عبارة عن قصاصة من ذكرياتي، وفوجئت بعدها بيومين بشخص يتصل بي وأبلغني بعد أن عرّف نفسه أنه يمني يعيش في الكويت منذ 1975 وأنه أحد حضور تلك الحفلة ومن بين من دمعت عيونهم على تلك الأغنية وقال: «قبل الاحتلال العراقي كنا نعيش في الكويت بلا إقامات ومنذ التحرير وأنا أبحث عن كفيل لي، وربما دمعت عيناي مع أغنية أبوبكر تأثرا بغربتي، ولكنني بكيت دما وبحرقة بعد أن تم ترحيلي من الكويت بعد العام 1991 ولم أعد إلا بواسطة كفالة شركة».

توضيح الواضح: تلك حالتان فقط استجلبتهما إلى الذاكرة دموع أصحابهما، وأتمنى على وزارة الداخلية أن تعجل بقرار إلغاء الكفيل أو منح حق كل مقيم قضى أكثر من 20 عاما في البلد حق كفالة نفسه، وكذلك منح كل مقيم ولد على هذه الأرض حق كفالة نفسه، حتى لا نقع في دائرة ظلم أشقاء لنا قد لا نستذكرهم إلا بسبب دموع جلبتها ذاكرة.

توضيح الأوضح: الشبع يمنعك من رؤية الجياع، تماما كما تفعل الحكومة عندما يصدر وزراؤها المرفهون قرارات لا علاقة لها باحتياجات المواطن، فمن يركب البانيميرا لا يمكن أن يعرف حاجة من يركب سيارة 4 سلندر.

لذا اي قرار يحمل صفة الشعبية تريد الحكومة اصداره عليها اولا ان تقرأ واقع احتياجات الفقراء بعيدا عن اي مصلحة يمكن ان تصب في جيوب بعض التجار حال اقرار مثل تلك القرارات، ومن اخطرها والتي يبدو ان الحكومة لا تفهم ابعاده قرار رفع بدل الايجار او قرار زيادة القرض الاسكاني الى 100 ألف دينار، لذا «واللي يرحم والدينكم فكروا شوية» بعيدا عن البانيميرات.